الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة
لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة
عدد 8

24 جانفي 2024

❖ **تاريخ الاجتماع**: الأربعاء 24 جانفي 2024

❖ **جدول الأعمال**:

* الاستماع إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول مشروع قانون أساسي عدد 2023/47 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التّونسية والسّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التّونسية.

الحضور:

- الحاضرون: 08
- المعتذرون: 02
- الغـائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 16

بداية الجلسة: س 10 و25 دق **رفع الجلسة**: س 16 و30 دق.

.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الأربعاء 24 جانفي 2024 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول مشروع قانون أساسي عدد 2023/47 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التّونسية والسّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التّونسية.

وفي مفتتح الجلسة أشار السيد رئيس اللجنة إلى أن دراسة مشروع هذا القانون تعتبر مناسبة للتطرق إلى مجمل الاتّفاقيات التي انضمّت لها تونس في المجال التجاري وفرصة لتقييمها من حيث المردودية والمنتوجات المتبادلة سواء مع الدول الإفريقية أو غيرها من دول العالم، ثمّ أحال الكلمة للسيّدة الوزيرة.

الاستماع إلى السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات:

تولّت السيّدة الوزيرة تقديم عرض تفصيلي تطرقت فيه إلى مضامين معاهدة الكوميسا، وعلاقة الجمهورية التونسية بها وإلى مشروع القانون المعروض على اللجنة والذي يندرج في إطار الالتزامات القانونية لتونس نتيجة مصادقتها على هذه المعاهدة. موضّحةً أنّ الكوميسا هي منظّمة حكومية دولية تضمّ 21 بلد تجمعهم منطقة تبادل حرّ، وتعتبر من إحدى وأهم المجموعات الاقتصادية الاقليمية المعترف بها من قبل الاتّحادِ الإفريقيّ، وتقع أمانتها العامّة في العاصمة الزّمبية "لُوسَاكَا"، شعارها هو الازدهار الاقتصادي من خلال التكامل الإقليمي حيث تمّ توقيع المعاهدة المنشئة للسّوق المشتركة بتاريخ 05 نوفمبر 1993.

كما أبرزت أنّ هياكل صنع القرار بالكوميسا تتمثّل في قمّة رؤساء الدول وحكومات البلدان الأعضاءِ ومجلس الوزراء وهم وزراء التجارة ومحكمةَ العدل واللجنة الحكوميّة واللجانَ الفنّية والأمانة العامّة، وهي تضمّ أيضا 12 مؤسّسة مختصّة، على غرار بنك التّجارة والتّنمية، والمعهد الإفريقي للجلود، ولجنة المنافسة، ومجلس الأعمال التّجارية ورابطة النّساء صاحبات الأعمال، واعتبرت أنّ الانضمام إلى هذه المؤسسات اختياري،

موضّحة في هذا السّياق أنّ هذه المؤسّسات منها ما هو مفتوح للانخراط لممثلي القطاع العام ومنها ما هو مفتوح لممثلي القطاع الخاص.

وأضافت أن جميع الدّول الأعضاء تشارك في اتفاقية التّبادل الحر، وتتمتّع بتخفيض جمركي بنسبة 100% على جميع السّلع، كما أوضحت أنّ الامتداد الجغرافي لدول المجموعة يقدّر بحوالي 12 مليون كم^2 وإجمالي السكّان يبلغ 640 مليون ساكن، بالإضافة إلى النّاتج الدّاخلي الخام الذي يصل إلى 1 بليار دولار أمريكي، مبيّنة أنّ مبادلات الكوميسا مع بقية دول العالم بلغت 272 مليار دولار في سنة 2022 هذا بالنسبة للواردات، أمّا فيما يتعلق بالصادرات فقد بلغت 204 مليار دولار. معتبرة أنّ هذه المعطيات تجعل منها فضاء اقتصاديا محفّزا للتّبادل التّجاري بين تونس والبلدان المنخرطة في هذه الاتّفاقية، خاصّة في مجال الوقود، والمواد المصنّعة، والمواد المنجمية والمعادن والمنتوجات الغذائية.

أمّا في باب المبادلات التّجارية البينيّة فقد بلغ حجم الصّادرات حوالي 14 مليار دولار فيما تمثل السّلع المصنّعة نسبة 47,5 % من الصّادرات داخل الكوميسا. وتعتبر مصر وزمبيا وكينيا وجمهورية الكونغو الدّيمقراطية من أهم الدّول المصدّرة، بينما تحتل الجمهورية التونسية المرتبة الخامسة في سلّم ترتيب الدّول المصدّرة بنسبة 6,6%.

وأبرزت أن تونس حقّقت عديد المكاسب من خلال الانضمام إلى هذه المنظّمة الافريقية على مستوى القدرة التنافسية للمنتجات المتداولة نتيجة إلغاء الأداءات الجمركية وتنوّع الأسواق وفرص جديدة للمنتوجات المصدرة، إلى جانب فتح الآفاق للخدمات التونسية من خلال التموقع في دول شرق وجنوب إفريقيا. وتسهيل انتصاب المؤسّسات التونسية في منطقة الكوميسا وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التّعاون الثنائي.

وأضافت أن تونس انضمت إلى منطقة التبادل الحر للكوميسا في 1 جانفي 2020 واتخذت الإجراءات التالية بالنسبة لتحرير تجارة السلع مع بقية البلدان الأعضاء في الكوميسا وهي أن كافة السلع والمنتجات الصناعية والفلاحية ومنتجات الصيد البحري والصناعات التقليدية الموردة من الدول الأعضاء في الكوميسا

تخضع للإعفاء التام والفوري من كافة المعاليم الديوانية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

وأفادت أنّ حاصل الميزان التّجاري طيلة الخمس سنوات مع الكوميسا كان إيجابيا حيث تضاعف خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2019 وسنة 2023 بست مرات، وتتمثل أهمّ الصّادرات التّونسية في إطار الاتفاقية في موادّ البناء، المواد الورقية، والزيّوت النباتية والحيوانية والموادّ الغذائية والمعدّات الكهربائية.

كما أكّدت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات سعي الوزارة إلى تعزيز انخراط تونس في عديد البرامج المنبثقة عن الكوميسا، من خلال إنجاز ورشات وطنية قطاعية، ودورات تكوينية، بحضور ومشاركة خبراء من المنظّمة، إلى جانب برمجة ورشتين قطاعيتين خلال سنة 2023، حول الحواجز غير الجمركية للكوميسا، والنّقل واللوجستيك لم يتم انجازهما في انتظار المصادقة على اتفاقية الاستضافة، والمشاركة المستمرّة في اجتماعات الأمانة العامّة والمؤسّسات التّابعة لها، بالإضافة إلى الانخراط في البرنامج النّموذجي لاعتماد شهادة المنشإ الإلكترونية من خلال برمجة ورشة وطنية لفائدة مختصي الدّيوانة وغرف التّجارة خلال سنة 2024.

وضمن برنامج الدّعم الفنّي في مجال تراتيب الصّحة والصّحة النباتية، بالتّعاون مع منظمة الأغذية والزّراعة للأمم المتحدة (FAO)، بيّنت السيدة الوزيرة أنّ تونس أعدّت برنامجا متكاملا لتنظيم ورشة إقليمية خلال سنة 2024، لفائدة المورّدين والوزارات والهياكل المعنية بمراقبة المواد الغذائية عند التّوريد، وذلك بحضور المختصّين من مختلف دول الكوميسا لتبادل التّجارب وتبسيط إجراءات المراقبة. كما تم التّعاقد مع مختصّين في مجال البذور عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري لإنجاز مهمّات في مجال البذور ضمن برنامج توحيد سياسة البذور بدول الكوميسا.

وحول مشروع توسعة معبر رأس الجدير وتهيئته، أشارت السيّدة الوزيرة إلى أنه تمّ توجيه طلب للأمانة العامة للكوميسا من أجل تقديم الدّعم الفنّي والمالي لإنجاز المشروع، وقد أعربت عن موافقتها المبدئية من خلال برمجة المشروع ضمن المشاريع الإقليمية ذات الأولوية. وأوضحت أن المشروع يهدف إلى الارتقاء

بخدمات المعبر للاستجابة إلى المعايير الدّولية حتى يصبح البوابة التجارية نحو إفريقيا، مما يسهل تدفّق السلع والخدمات بين تونس وليبيا ومصر وجمهورية الكونغو الديمّقراطية وبقية الدّول الأعضاء.

وتعرّضت السيدة الوزيرة إلى مشاركة تونس في برنامج "خمسون مليون امرأة افريقية تتكلم" وهو برنامج تشرف عليه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ويتمثل في بعث منصة رقمية متحركة تمكّن النساء صاحبات الأعمال من التّواصل فيما بينهن وتبادل المعلومات والخبرات والحصول على التّمويلات الضرورية لمشاريعهن، إلى جانب إنجاز برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسّسات الصّغرى والمتوسطة التي يديرها الشباب والنساء بالتّعاون بين وزارة التّجارة وتنمية الصادرات والغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال ورابطة النساء صاحبات الأعمال التّابعة للكوميسا.

وفي إطار المشاركة في برامج الكوميسا أفادت السيدة الوزيرة أنّ تونس انخرطت في برنامج الأسواق الشاملة للإنتاج، حيث تم اختيار سلاسل القيمة في مجالات الجلد والمنتجات الجلدية والغذائية والبستنة وغراسات الزينة وقد تمّت موافاة إدارة البرنامج بقائمة في 30 مؤسّسة تونسية ناشطة في مجال الصّناعات الغذائية، على أن يتمّ إعداد برنامج لتقديم الدّعم الفنّي والمالي لهذه المؤسّسات.

وبالنسبة إلى لجنة المنافسة للكوميسا، أوضحت أن تونس انخرطت فيها وتمّ إحداث حساب أموالِ مشاركةٍ بميزانية الدّولة ضمن مهمّة التّجارة وتنمية الصّادرات حيث يتضمّن هذا الصّندوق الموارد المتأتية لفائدة الجمهورية التونسية من لجنة المنافسة للكوميسا مخصّصةً لدعم القدرات وتطوير مجال المنافسة.

وأكّدت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصادرات التزام تونس بالإطار القانوني الذي انبثقت عنه الكوميسا لدخول بنودها حيز النّفاذ، مع ملاءمة التشريع الدّاخلي للأطر القانونية لاتفاقية السّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي، إلى جانب إرسال نسخ من جميع التشريعات الهامّة الحالية والمستقبلية والجرائد الرّسمية إلى الأمانة العامّة للكوميسا، إضافة إلى منح العاملين في هذه المنظمة الامتيازات والحصانات المخوّلة للمنظمات الدولية المماثلة في الجمهورية التونسية، لاسيما الإعفاء من سداد الضّرائب أثناء المهمّات وتشمل الأداء على القيمة المضافة وكُلفة خدمات المسافرين والإعفاء من رسوم التّأشيرة.

النّقاش العام:

ونظرًا إلى جملة الإجراءاتِ والتّسهيلاتِ التي تَضْمنُها هذه الاتّفاقية للاقتصاد التّونسي عمومًا وللقطاع الخاص بصفة خاصّة، دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى ضرورة التّعجيل بالمصادقة على اتّفاقية الاستضافة وتفعيلها، لتعزيز الاستثمار الخارجي والمساهمة في تنمية الصّادرات وفسح المجال للكفاءات التّونسية خاصّة في مجال الخدمات الهندسيّة وأشغال البناء ومدّ الطرقات والكهرباء للاستفادة منها، إلى جانب دعم التّجارة البينيّة التي تشمل مختلف المنتَجات الوطنية، مع التركيز على توريد الموادّ الأساسية التي تحتاجها الصّناعة التّونسية، كما وقع التّطرق إلى إقامة منطقة حرّة إفريقية للتّجارة لتلعب فيها تونس دورا استراتيجيا هامّا بحكم موقعها الجغرافي.

أكد عدد من أعضاء اللجنة على أنه لا بد من ثورة تشريعية من خلال التسريع في إعداد مشاريع قوانين لدعم الاقتصاد التونسي وتساءلوا هل من تقييم فعلي للاتفاقيات التجارية ومدى تأثير هذه الاتفاقية على اتفاقيات أخرى كما استوضحوا حول مدى تأثير القدرة الشرائية للدول الأعضاء في الكوميسا على جودة المنتوج التونسي ودعوا إلى التسريع في التبادل في قطاع الخدمات.

ودعا البعض من أعضاء اللجنة إلى مراجعة العديد من اتّفاقيات التّبادل التّجاري التي اتّضح عدم جدواها الاقتصادية، كما أسهمت في اختلال التوازن على مستوى المبادلات والتسهيلات الجمركية، وأضرّت بالمنتوج الوطني الصّناعي والفلاحي، في ظلّ غياب الاستثمار في تثمين المنتوجات الوطنية للرّفع من قيمتها التنافسية في الأسواق الخارجية. هذا، واستوضحوا حول قائمة المنتوجات المتبادلة في إطار هذه الاتفاقية والتي تتمتّع بالإعفاءات الدّيوانية، لحماية المنتوجات التّونسية المماثلة.

فيما تطرّق عدد آخر من أعضاء اللجنة إلى العمل على تطوير البنية التّحتية وتحسينها من موانئ تجارية ومعابر حدودية وطرقات وسكك حديدية وتوفير الأمن والسّلامة لمنظومة النّقل والمنقولات، ما من شأنه أن

يعزّز التّبادل التجاري، والدّعوة إلى تضافر جهود كل الوزارات خاصة وزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة النّقل ووزارة التّجهيز والإسكان ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة التخطيط والاقتصاد، وتباحث قابلية السّوق الإفريقية لاستيعاب المنتوجات الفلاحية والصّناعية خاصّة منتوجات قطاع النّسيج وآفاق تسويقها وفرص تصديرها للدّول الأعضاء، بالإضافة إلى مراجعة التّشريعات والإجراءات الإدارية والدّيوانية لتوفير كل ضمانات الفاعلية والجدوى، وكسب معركة المنافسة.

بينما تساءل بعض أعضاء اللجنة عن أسباب عدم انضمام الجزائر إلى الاتّفاقية بالرّغم من أنّه يعتبر أكبر شريك اقتصادي لتونس، خاصّة في مجال التزوّد بالنّفط والغاز، الأمر الذي قد يعفي تونس من جانب هامّ من تكلفة الواردات الجزائرية، كما عرّجوا على علاقة الاتفاقية بالمتغيرات البيئية وبالتجمّعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

فيما أبدى أحد أعضاء اللجنة تخوّفه من اختيار المستثمرين الأجانب الوجهة التّونسية كمحطّة ظرفية لمجرّد الاستفادة من جملة الحوافز والمزايا، دون الإسهام في نشر التّكنولوجيا وتشغيل الكفاءات التّونسية. مقترحا إيجاد صيغ تحث على الدّخول في شراكة مع المؤسّسات التّونسية حتى لا تكون بلادنا مجرّد محطة عبور واستوضح حول تواجد فروع للبنوك التونسية في هذه الدول وحول التمثيلية الدبلوماسية للجمهورية التونسية في هذه الدول.

أوصى أحد أعضاء اللجنة بتحيين موقع الواب لوزارة التجارة وتنمية الصادرات من حيث المؤشرات والإحصائيات والآليات كما أكد على ضرورة تقييم هذه الاتفاقية وبقية الاتفاقيات التجارية الأخرى.

كما أشار عدد من النواب إلى مشاكل التزود ببعض المواد الأساسية كالقهوة والسكر والأرز وغيرها من المنتوجات والدعوة إلى إيجاد حلول لارتفاع الأسعار.

كما تقدّم عدد من النوّاب باقتراح دعم النّقل البحري والبرّي والجوّي للبضائع المصدّرة لتخفيض التّكلفة وكسْب رهان المنافسة، خاصّةً أنّ أغلب البلدانِ الإفريقية في طوْر النّموّ، حيث تعتبر القدرة الشرائية لشعوبها متواضعة على خلاف الحريف الأوروبي الذي يهتمّ بالجودة على حساب الأسعار.

هذا وتوجّه بعض النواب بطلب استثناء تصدير الأدوية عبْر هذه الاتّفاقية، خاصّة في هذا الظّرف الماليّ الصّعب، والحال أنّ التزوّد بها على مستوى الصّيدليات يشهد ندرة ملحوظة، مع ضرورة التصدّي لعمليات التّهريب للمواد الغذائية إلى دول الجوار بإحكام الرّقابة على المعابر.

دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى تنظيم يوم دراسي أكاديمي حول الكوميسا وجملة الاتفاقيات التجارية الأخرى والرخص.

أجوبة السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات:

وفي معرض أجوبتها عن تساؤلات السّادة النوّاب، وفي خصوص مشاكل التزوّد ببعض المنتوجات كالقهوة والسّكر والأرز وغيرها، أبرزت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات أنّ حجم التّحديات التي تواجهها الوزارة كبيرة إزاء قلّة الموارد المالية، وشحّ الموادّ الأساسية التي ترافقها عديد الممارسات غير المشروعة مثل انتشار ظاهرة التّهريب والاحتكار والمضاربة وغلاء الأسعار، مبيّنة أنّ المرسوم عدد47 لسنة 2022 المؤرّخ في4جويلية 2022 المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 86 لسنة 1994 المؤرّخ في 23 جويلية 1994، المتعلّق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصّيد البحري، يتضمّن عديد النّصوص التّطبيقية المتمثّلة في القرارات المشتركة مع عديد الوزراء خاصّة وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري ووزير تكنولوجيا الاتّصال ووزير التّجارة وتنمية الصّادرات لحلّ إشكال متابعة توزيع الموادّ الأساسية، وقد تمّ استكمال النّصوص التطبيقية وهي في طور الدّرس والمراجعة لانطلاق العمل بها.

وتفاعلا مع سؤال يتعلّق بتحديد قائمة المنتوجات الموردّة التي يمكن أن ينجم عنها إضرار بمنتوجات وطنية، أوضحت السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات أنها تلقّت مراسلات من وزارة السّياحة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري ووزارة تكنولوجيا الاتّصال في خصوص الموادّ المستثناة من المراقبة عند التوريد، وبالتّالي سيقع مراجعة القائمة النّهائية ورقمنتها لتيسير متابعتها.

وحول عملية تقييم الاتّفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، أفادت أنه تمّ توقيع مذكرة تفاهم حول "الشراكة الاستراتيجية والشاملة" مع الاتّحاد الأوروبي التي تشمل عدّة محاور من ضمنها التّجارة والطاقة المتجدّدة، وتجري حاليا عملية مراجعتها لإرساء شراكة عادلة ومتوازنة تحفظ للدّولة التونسية سيادتها وحقوقها الاقتصادية.

وعلى ضوء المراجعات التي حصلت سنة 2020، اعتبرت أنّ تونس حقّقت فائضا في الميزان التّجاري مع الاتّحاد الأوروبي على خلاف ما نشهده من عجز في اتّفاقية الشراكة التّونسية الرّوسية، وكذلك المعاملات التّجارية مع الطرف الصّيني، حيث كشفت أنّه لا تجمعنا به اتّفاقية في الغرض، وأشارت في المقابل، إلى أنّه بصدد التّفاوض للاستثمار في البنية التّحتية خاصّة فيما يتعلّق بمعبر راس جدير، إلى جانب التّباحث حول تركيز معمل للسّيارات والاستثمار في عدّة مجالات صناعية مثل صناعة البطاريات باستغلال مادّة الفسفاط.

أما فيما يتعلق بالسّؤال حول عدم انضمام الجزائر لاتّفاقية الكوميسا، بيّنت أنّه موقف سيادي وشأن داخلي خاصّ، وعلى العموم هي عضو في اتّفاقية منطقة التّبادل الحر" زليكاف"، موضّحة أنّ الجزائر في نهاية الأمر تجمعنا بها علاقة خاصّة تقوم على التّعاون والتّكامل وفي ارتباط معها بعدّة اتفاقات تجارية واقتصادية. وهو نفس الوضع مع الشقيقة ليبيا.

وفي خصوص الأدوية، أشارت السيّدة الوزيرة إلى أنّه تمّ إقرار بعث وكالة كوميسا للأدوية خلال آخر مجلس وزاري للمنظّمة لضمان سهولة نفاذ المنتجات الطبية والدوائية بين الدّول الأعضاء، وقد أبدت تونس رغبتها في استضافتها، وسيتم إعداد ملفٍّ في الغرض لاستكمال الإجراءات.

وفي ذات السّياق، أوضحت أنّ المصنّعين في تونس يخضعون للمصادقة الإداريّة للأسعار وتحديدِ هامشِ الرّبح، وبالتالي إتاحة إمكانيةِ الترويج الخارجي يُعتبر فرصة لتحقيق الربحية وتعزيزِ آفاقِ تطوير الصناعةِ الدوائية من خلال إجراءِ البحوثِ اللازمةِ والتّجاربِ الضّروريةِ.

واعتبرت، في ختام مداخلتها، أنّ الاتفاقية تضمن عديد المزايا للاقتصاد الوطني عامّة والقطاع الخاصّ بصفة خاصّةٍ فيما يتعلّق بتنويعِ الشّركاءِ وتوسيعِ الأسواقِ، وأنّ هناك مساع لتفعيل الدّبلوماسية الاقتصادية في إطار التّنسيقِ مع التمثيليات السياحية والشؤون الاجتماعية ومركز النّهوض بالصّادرات، بتضافر كلّ الجهود في سبيل تحقيق نفاذِ المنتوج الوطني إلى هذه الأسواق، وتعزيز قدرة المستثمر التونسي على خلق فرص إضافية وكسب معركة المنافسةِ في فضاء أصبح قبلةَ العديدِ من أقطاب الاقتصادِ العالمي.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون في فصله الوحيد بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقررة اللجنة**